التنمية المستدامة كآلية للحد من ظاهرة الفقر

د. سالمة سالم عبدالله المصباحي د. زهرة عبدالله المصباحي

هدف هذا البحث للتعرف على الكشف عن برامج وتدابير التنمية المستدامة التي يمكن اتخاذها للحد من ظاهرة الفقر، وتقييم برمج التنمية المستدامة وعلاقتها في الحد من انتشار الفقر، واستخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي حيث يلائم هذا المنهج وطبيعة هذا البحث، وكانت اهم توصيات البحث ما يلي:

1- يوصي البحث بأن القضاء على ظاهرة الفقر والحد من تأثيرها يستدعي استخدام برامج التنمية المستدامة.
2- يوصي البحث بأنه يجب على الدولة في جميع المجتمعات أن تقدم وسائل الحياة الضرورية كالصحة والتعليم والاسكان والأمن وتعمل على عدالة التوزيع في الدخول والثروات وعلى تقوية روح المواطنة لمواطنيها من ذوي الخبرات والمؤهلات العلمية.
3- يوصي البحث بضرورة الاعتماد على الدراسات ذات جدوى اقتصادية عند وضع الخطط التنموية.

المقدمة:

مما لا شك فيه أن ظاهرة الفقر تشكل إحدى المعوقات التنموية للعلاقة القائمة بين البرامج التنموية ومجالات الخروج من هذه الظاهرة، أو على الأقل الحد من انتشارها، إلا أن هذه العلاقات قد أخذت أبعاد أخرى منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، إذ أدت التحولات الاقتصادية والثقافية التي باتت تنطوي عليها المجتمعات المعاصرة إلى بلورة البعد العالمي للفقر، فلم تعد أسباب الفقر قاصرة على العلاقة بين الموارد والسكان أو بحدوث كوارث طبيعية في هذا القطر أو ذاك، بل تشكلت أسباب مجتمعية أدت إلى اتساع الفجوة بين الدخل والحاجات التي فرضتها هذه التحولات، وبنفس المنظور بات الفقر ينطوي على مظاهر محدثة ذات صلة بنوعية الحياة، ومدى اشباع الحاجات التي تعايشها الفئات الاجتماعية في هذا القطر أوذاك، وبالتالي ظهرت على صعيد الفكر مقاييس أخرى للفقر أيضاً مؤشرات جديدة لقياس التنمية.

وعلى الرغم من هذه الأبعاد العالمية لانتشار ظاهرة الفقر إلا أن هناك العديد من الدول حاولت ولا تزال تتبنى برامج تنموية تتعلق بكيفية التصرف في الموارد المتاحة والممكنة في محاولة للحد من انتشار الفقر، فأصبح هناك تركيز كبير من قبل الدول وخاصة المتقدمة على ما يعرف التنمية المستدامة، حيث يؤكد الكثير على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص جدواها (المتجددة) بالنسبة للأجيال القادمة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

أولاً: مشكلة الدراسة:-

اختلفت تسميات العصر الراهن بين الباحثين في العلوم الإنسانية، إلا أن الاتفاق العام يدور حول اعتباره عصر التحولات الكبرى والتغيرات السريعة وفق آليات سياسية واقتصادية ومظاهر اجتماعية

وثقافية، بل وأمنية ونفسية أيضاً[1]، فالجماعات الاجتماعية باتت تنطوي على تفاعلات اقتصادية وثقافية تختلف بها عن المراحل التاريخية السابقة، سواء من الناحية الاقتصادية بعد أن اتسع مفهوم الحاجات الأساسية ليشمل عناصر أخرى، أو بالأحرى حاجات أخرى تضاف إلى الغذاء و الكساء والأمن، أو من الناحية الثقافية حيث انتشرت الثقافة الاستهلاكية بفعل فنون الإعلام وتطور أساليب الإعلان[2].

لقد أفرزت هذه التغيرات العديد من أسس التمايز الاجتماعي سواء على الصعيد العالمي أو داخل القطر الواحد، إلا أن الأهم من ذلك يتضح من خلال تطورين مترابطين، أولهما أن تحقيق التنمية أصبح مرتبط بشروط جديدة ومتطلبات محدثة ومغايرة، فعلى صعيد الفكر أصبحت التنمية ذات علاقة بالبشر في الوقت الحاضر والمستقبل، وغير قاصرة على متوسط الدخل المرتفع، فقد ظهرت الحاجة إلى تطور التعليم والمزيد من تحسين الأوضاع الصحية، إلى جانب ما أفرزته هذه التغيرات من مفاهيم التنمية الإنسانية والتنمية المستدامة والتنمية الشاملة وغيرها من المفاهيم[3]، وثانيهما هي التطورات التي يتلخص في انتشار الفقر على الصعيد العالمي، فالفقر سواء ظاهرة اجتماعية أو مؤشر على غياب التنمية لم يصبح قاصراً على دول عرفت تاريخياً بارتفاع معدلات الفقر وزيادة الفئات الاجتماعية التي يمكن إدراجها تحت خط الفقر، بل طال الفقر كافة المجتمعات البشرية المعاصرة بلا استثناء بحيث لا نكون بعيدين ن الصواب بالقول أن ثمة حد نسبي بين الإنسان الفقير في مجاهل افريقيا وجنوب آسيا ونظيره في نيويورك أو لندن أو باريس[4] ، حتى وأن اختلفت الدرجات في غياب اشباع الحاجات وعدم القدرة على التكيف مع المتطلبات التنموية الفردية والجماعية وكذلك غياب الرؤى المستقبلية لإمكانية البقاء على قيد الحياة أصبحت هي الروابط الأساسية للفقر على الصعيد العالمي[1].

ويمكن أن يشير إلى أهمية دور الخدمة الاجتماعية في التنمية المستدامة وذلك من خلال جوهرة أدوار الخدمة الاجتماعية في اكتشاف وبناء وتنمية القدرات الانسانية وتحديد الإيجابيات والسلبيات لدى العملاء (الأفراد والجماعات والمجتمعات)، وتوظيف واستثمار الإيجابيات والتخلي عن السلبيات أو مواجهتها.

وتساعد هذه القدرات الموارد البشرية – عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدة تعاملها – وتمكنها من استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد المجتمعية بما يساهم إيجابياً في دفع عجلة التنمية واستمرارها.

وعلى هذا الأساس تتحد المشكلة البحثية لهذا البحث في الإجابة على التساؤل الآتي في "التعرف على أهم برامج التنمية المستدامة كآلية للحد من الفقر"

---

(1) أحمد مجدي الحجازي: العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب، القاهرة، الدار السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004 ف، ص 35-37.

(2) بدري يونس: مزالق العولمة الجديدة في النظام العالمي الجديد، بيروت، دار الفارابي، 1999ف، ص 56-60.

(3) أسامة أمين الخولي: التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، بيروت، الدار العربية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2006ف، ص 26-33.

(4) شكري عبد المجيد صابر: الأبعاد العالمية للمشكلات الاجتماعية- تحليل سوسيولوجي لتحديات النظام العالمي الجديد، القاهرة، دار الكوثر، الطبعة الأولى، 2004ف، ص 60-65.

(1) أسامة عبد الرحمن: تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي في إطار النظام العالمي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 200ف، ص 212-215.

JESUS.ORG.LY

أهمية البحث:

1- تقديم تصور معرفي عن معنى التنمية والفقر وفق منظور بنائي تاريخي.
2- إثراء المكتبة المحلية في إطار الاهتمام ببرامج التنمية المستدامة.
3- لفت الانتباه لصانع القرار الاقتصادي إلى أهمية البرامج التنموية في الحد من الفقر.
4- تنبيه المتخصصين في الخدمة الاجتماعية في ليبيا إلى ضرورة الاستجابة لمهام بحثية جديدة في مجال برامج التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

1- الكشف عن برامج وتدابير التنمية المستدامة التي يمكن اتخاذها للحد من ظاهرة الفقر.
2- تقييم برمج التنمية المستدامة وعلاقتها في الحد من انتشار الفقر.
3- رسم إطار اجتماعي مقترح من جانب الخدمة الاجتماعية للخروج من دائرة الفقر التي يعانى منه.

تساؤلات البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية وهي:

س1- ما هي أهم برامج وتدابير التنمية المستدامة المتبعة للحد من ظاهرة الفقر؟

س2- هل أدت هذه البرامج من خلال تطبيقها إلى الحد بالفعل من انتشار الفقر أم أن الأمر في حاجة إلى سياسات جديدة؟

س3- ما هو دور الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة الفقر بدءاً من أسبابها حتى إمكانية التكيف الإيجابي معها؟

منهج البحث:

يستند هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث يلائم هذا المنهج وطبيعة هذا البحث.

مفاهيم ومصطلحات البحث:

ينطوي هذا البحث على عدد من المفاهيم وهي:

1- التنمية: هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية وتساهم في تقدم البلاد[1].

-التعريف الإجرائي للتنمية: التنمية هي الخطط العلمية المدبرة والمرسومة من قبل الدولة في كافة جوانب الحياة الاجتماعية من أجل تغيرات اجتماعية ومادية خاصة في الهيكل الاقتصادي لتطوير أساليب الانتاج والعمل على احداث تغيرات جدرية في البناء الاجتماعي، وهي تخضع لعوامل اجتماعية وانسانية، وتشتمل على النمو والتقدم، وبهذا فالتنمية عملية مخططة وشاملة لجميع جوانب الحياة من أجل الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي نحو الأفضل.

2-التنمية المستدامة: تعرف بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون

---

[1] حسن ابراهيم عيد: دراسة التنمية والتخطيط، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1996ف، ص 12.

الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة[2].

-التعريف الإجرائي للتنمية: هي استراتيجية واضحة لتحقيق أهداف التنمية على المدى القريب والبعيد، وتعمل على إيجاد الموازنة الفعالة بين القدرة الإنتاجية والبيئة.

3-الفقر: هو عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية نتيجة عدم توفر الملكية التي يمكن الاستعانة بها في عملية الانتاج والحصول على عائد، وهو نتيجة قلة الدخل أو انعدامه بصورة شبه دائمة[3].

-التعريف الإجرائي للفقر: هو مجموعة من الظروف والأوضاع الحياتية التي تعيشها فئات اجتماعية وهي أوضاع تتسم بالحرمان على الصعيدين المادي والمعنوي، وتشمل اشكال الحرمان عائلات فضلاً عن مناطق جغرافية أو فئات اجتماعية، وتؤدي هذه الأوضاع إلى عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية للجماعة، إلى جانب اكتساب عناصر ثقافية تدل عليه الفقر مثل غياب المستقبل الرؤية الضبابية للواقع، فقدان رسائل التكيف مع الذات ومع الآخرين، وسيادة المصلحة الخاصة وفق قيمة الأنانية، وغيرها.

4- الخدمة الاجتماعية: تعرف الخدمة الاجتماعية على أنها خدمة مهنية على المعرفة العلمية وعلى المهارة فيما يتصل بالعلاقات الإنسانية، تعمل على مساعدة الأفراد كأفراد أو كأعضاء في مجتمعات ليصلوا إلى تحقيق الرضى النفسي والاجتماعي مع الاعتماد على أنفسهم فيما بعد[1].

-التعريف الاجرائي للخدمة الاجتماعية: هي خدمة مهنية متخصصة تقوم على علم ومهارة تمارس داخل مؤسسات اجتماعية من قبل اخصائيين اجتماعيين لهم خبرات عملية وعلمية مكتسبة، وهي تغير مقصود ومرغوب فيه لدى أفراد المجتمع، ولا تقتصر على مساعدة من يلجأ إلى مؤسساتها، بل تبحث عن من يحتاج إليها.

الاتجاهات النظرية المفسرة لموضوع البحث:

1- النظرية البنائية الوظيفة:

يتمحور هذا الاتجاه حول فكرة تكامل الأجزاء وتساندها في كل واحد وموحد، وأن أي تغير في أحد هذه الأجزاء من شأنه أن يؤدي إلى إحداث تغيرات في الأجزاء الأخرى، إلا أن تراكماتها لا يمكن أن يؤدي إلى نفي الكل أو القضاء عليه بصورة نهائية، وإن كانت هذه الفرضية لا تنفصل عن المماثلة العضوية والتفسير الاجتماعي بمنطلق بيولوجي، إلا أن الإطار الاجتماعي للبنائية الوظيفية قد تطور بفضل ما تم تقديمه من تحليلات حول ماهية الوظائف الجديدة للأبنية المحدثة[1].

ولا تختلف التنمية وعلاقتها بالحد من الفقر كأحد الموضوعات عن هذه الأفكار الأساسية، حيث أن الجماعات الفقيرة تعد هنا نسق اجتماعي وأحد مكونات المجتمع، إلا أنها تعد أحد معوقات التنمية ومؤشر أساسي لمدى جدوى البرامج التنموية في إمكانية الحد

---

(2) منى عطية خزام: التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012ف، ص 79.

(3) حمدي عبد العظيم: فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، الإسكندرية، مطبعة العمرانية، 1995م، ص 15.

(1) محمد سلامة عباري، الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية – مناهج الممارسة - المجالات)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007ف، ص 125.

(1) أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1986ف، ص 106-111.

JESUS.ORG.LY

من حجم هذه الجماعات، وبالتالي فإن تحليل البناء الاجتماعي الليبي ينصب على الأجزاء التي يتكون منها وترتبط ببعضها البعض من خلال التفاعل والتساند الوظيفي، مع التركيز على الوظيفة التي يقوم بها كل جزء في تدعيم النسق الكلي أو البناء الثقافي لتكون فكرة الدور الاجتماعي واضحة سواء الدور الفردي أو الدور الجماعي، والأمر لم ينفصل عن توالي واتصال دوائر مفهوم البناء الاجتماعي والبحث عن آليات الاستمرار والبقاء، ففي ضوء هذا المدخل تحددت لدى أصحاب البنائية الوظيفية مجموعة الوظائف التي يمكن أن تؤديها الأنساق الاجتماعية متمثلة في:

أ- وظائف فردية تمثل أدوار فرعية في علاقات متبادلة.

ب- وظائف تكون مقدمة وموجهة تجاه المجتمع.

ت- وظائف تقدمها الجماعة وتكون موجهة تجاه أعضائها المكونين لها.

أيضاً قدم روبرت ميرتون وجهة نظر حول أنماط التكيف مع التغيرات الاجتماعية من خلال الربط بين الوسائل والأهداف بدأً من الامتثال حتى الرفض مروراً بالطقوسية والإنسحابية والتمرد في معادلة لا تفترض أية أشكال من الانهيار النظامي ومرتكزة على وجود معوقات وظيفية تكشف عنها العديد من المظاهر وان كان يمكن تفسيرها في إطار الوظائف الكامنة والمتمثلة في إعادة التوازن والاستقرار ليكونا أكثر ثباتاً[1].

2- النظرية المفسرة للفقر وغياب التنمية (نظرية الحلقة المفرغة):

وهي أن الفقر (إذا نظرنا إليه بمقياس مستوى الدخل الفردي) يولد الفقر، أي أن الدول النامية تعيش في حلقات مفرغة Vicious circle تبدأ بالفقر وتنتهي بالفقر.

وإحدى هذه الحلقات تأخذ الشكل التالي:

	انخفاض مستوى الدخل	
انخفاض مستوى التغذية		انخفاض مستوى الإنتاجية
	انخفاض مستوى الصحة	

وتؤكد هذه النظرية على أنه لو تحركنا في اتجاه عقرب الساعة من اليمين إلى اليسار، فإن انخفاض مستوى الدخل يسبب في انخفاض مستوى التغذية، وانخفاض مستوى التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة، وانخفاض مستوى الصحة بدوره يتسبب في انخفاض مستوى الانتاجية، وذلك يعني انخفاضاً في مستوى الدخل، فبدأنا بانخفاض مستوى الدخل وانتهينا إلى نفس النتيجة.

فبالنظر إلى مستوى الفرد الواحد في المجتمع النامي يمكن ملاحظة أن الفرد الفقير في هذا المجتمع ليس الفرد الذي لا يستطيع أن يلبي احتياجاته من العناصر الغذائية، وبالتالي فهو معتل الصحة ضعيف البنية، مما يؤدي إلى ضعف انتاجيته وعدم تمكنه من العمل فترة طويلة، وبالتالي انخفاض دخله أي ابقائه فقيراً، يمكن القياس

---

[1] ذياب عيوش: المدخل إلى المشكلات الاجتماعية، ص113-117.

على ذلك بالنسبة للمجتمع ككل، فالفقر يولد الفقر.

وتذهب النظرية إلى أن الحركة عكس عقارب الساعة من اليسار إلى اليمين، فإن انخفاض مستوى الدخل هو نتيجة لانخفاض الانتاجية التي نتيجة لانخفاض مستوى الصحة التي هي بدورها نتيجة لانخفاض مستوى التغذية والتي هي أيضاً نتيجة لانخفاض مستوى الدخل.

وبناءاً عليه فإن انخفاض مستوى الدخل هو البداية والنهاية بصرف النظر عن الطريق الذي نسلكه لشرح هذه الدائرة للوضع الذي تعيشه الدول النامية.

ومن أهم المشكلات التي تعاني منها هذه الدول معدل تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية، ويرجع معظم الاقتصاديين أسباب قلة رأس المال إلى عقبة الفقر أو الحلقة المفرغة للتخلف.

وبذلك يعتقد أصحاب هذه التفسيرات أن البلدان عاجزة عن كسر هذه الحلقات، لأن هناك أسباباً تكرر نفسها باستمرار وتؤدي إلى ديمومة التخلف.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه التفسيرات في كونها أحادية الجانب، تحاول ارجاع الفقر والتخلف إلى نقص أحد عناصر الإنتاج بالمفهوم الرأسمالي في حين أن التخلف حالة شاملة ترتبط بعوامل متعددة.

الدراسات السابقة:

أولاً الدراسات المحلية:

(دراسة أبو بكر على ضوء "ظاهرة الفقر وعلاقته بالتنمية" سنة 2009م).

أهداف الدراسة:

1- استعراض المفاهيم المختلفة المتعلقة بالفقر في الدول المتقدمة والنامية وطرق مكافحة الفقر في الدول النامية.
2- تهدف إلى عرض لظاهرة الفقر للدول العربية ومحاولة تخليص أسبابه الواقعية.
3- محاولة التطرق لدور الخدمة الاجتماعية في مكافحة الفقر من وجهة نظر الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية.

منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عملي لدراسته.

نتائج الدراسة:

1- اختلاف تشخيص حالة الفقر وتعرفه من مجتمع لآخر، فالفقر في المدينة يختلف عن أحوال الفقر في المناطق الريفية.
2- من خلال الدراسة اتضح أن عدد المجتمعات التي حاولت معالجة الفقر من خلال خططها التنموية، إلا أنها واجهت بعض المعوقات على الرغم من تنوع الاستراتيجيات.
3- اتضح اختلاف الوسائل المتخذة لمعالجة الفقر في الدول العربية.

ثانياً: الدراسات العربية:

(دراسة شكري عبد المجيد صابر وابراهيم محمد "فقراء غزة تحليل سوسولوجي لواقع معاش" 1999م).

أهداف الدراسة:

يتلخص الهدف الأساسي في الكشف عن نوعية الحياة بتفاصيلها اليومية والدالة من خلال المنظور السوسولوجي على انتشار الفقر في قطاع غزة، ولتحقيق هذا الهدف كان السؤال الأساسي كيف يعيش الفقراء.

JESUS.ORG.LY

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة منهجاً على المسح الاجتماعي ودراسة الحالة والمنهج التاريخي.

نتائج الدراسة:

1- سياسة الاقتلاع والتهجير التي اتخذها الأخر وأقام كيان له على الرغم من أن الأراضي الفلسطينية قد تم استعمارها طويلاً وفي حقب تاريخية شبه متواصلة غير أن هذه السياسات قد أدت إلى انتقال كبار الملاك إلى فقراء.

2- أن هناك عوامل داخلية ساعدت على انتشار الفقر في قطاع غزة أهمها سوء توزيع الدخل وغياب العدالة الاجتماعية بين الأسر المقيمة والأسر التي عادت من الخارج بموجب اتفاقية أوسلو 1993م لصالح العائدين.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

(دراسة هاردمان رميدجتي).

عنوان الدراسة: الأبعاد الاجتماعية للتنمية السياسية والاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دراسة نظرية للتراث الذي يتعلق بموضوع التخطيط الاجتماعي في الدول النامية.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى مناقشة عدد من المشكلات الخاصة التي تتميز بالعمومية في المجتمعات النامية مثل الفقر والتفاوت الاجتماعي والنمو السكاني وحاجات السكان والمشكلات المرتبطة بالخدمات الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية.

نتائج الدراسة:

1- أشارت الدراسة إلى أن مشكلات الدول النامية تتميز بالضخامة، وذلك لوجود هذه الدول في ظروف معقدة فضلاً عما يعوق برامج التنمية من مشكلات تتصل بالثقافة والدين والبناء الأسري ونسق التدرج الوظيفي ومكانة المرأة.

2- أشارت إلى أهمية البعد الدولي في تناول مناقشة قضايا التنمية وأساليب تنفيذ برامجها المختلفة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

حاولت الباحثين استعراض أوجه الشبه والاختلاف بين البحث والدراسات السابقة وذلك على النحو الآتي:

أوجه التشابه مع الدراسات السابقة:

من خلال دراسة واستقراء مجموعات الدراسات السابقة تبين أن بعضها يتشابه مع الدراسة وهي كما يلي:

- تقاطع أهداف البحث الحالي مع بعض أهداف الدراسات السابقة من حيث التعرف على تغيرات الأوضاع التنموية سواء كان هذا التغير ايجابياً أو سلبياً، وابراز العوامل المسببة لحدوث هذا التغير.
- تلاقت بعض نتائج البحث الحالي مع نتائج عدد من الدراسات السابقة، فنجد أن أغلب النتائج للدراسات السابقة، أشارت لوجود حقيقي للعلاقة بين نوعية البرامج والتدابير التي تتخذها دولة ما والتنمية، وهذا ما أيد البحث الحالي.

أوجه التشابه مع الدراسات السابقة:

أغلب الدراسات السابقة كانت دراسة ميدانية، بينما حاولت الباحثتان اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لهذا البحث بشكل موضوعي.

- وجود تباين في الأطر النظرية التي انطلقت منها الدراسات السابقة والمعروضة نظراً لاختلاف الخلفية العلمية للمهتمين بتلك الدراسات من علماء الاجتماع التربية والإدارة

والاقتصاد، ولوحظ عدم وجود محدد وثابت لمنظومة البرامج التنموية.

الإطار النظري للبحث:

سيتم من خلال الإطار النظري عرض للمواضيع المتعلقة بالبحث، بدأً من التنمية المستدامة ثم التطرق إلى الفقر ثم تحديد دور الخدمة الاجتماعية في برامج التنمية المستدامة للحد من ظاهرة الفقر.

التأصل النظري للتنمية المستدامة:

تحمل التنمية المستدامة في طياتها مجموعة من الأفكار المختلفة عن المفهوم التقليدي للتنمية حيث قدمت تصوراً جديداً لمفهوم التنمية مبني أساساً على التوافق بين أحداث التطور الاقتصادي ومراعاة التأثيرات السلبية على البيئة، كما أنها تراعي الجانب الزمني عن طريق تبنيها لمبدأ العدالة بين الاجيال المتلاحقة.

تقوم التنمية المستدامة على الدمج بين الدعائم الاقتصادية التي تساهم في تحقيق نسبة من النمو الاقتصادي والجوانب الاجتماعية التي تعمل على تحقيق العدالة في توزيع عوائد النمو على مختلف شرائح المجتمع ومحاربة الفقر وكل أشكال التميز، وخفض التأثيرات السلبية للنشاط الاقتصادي على البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية.

مفاهيم التنمية المستدامة:

- **التنمية المستدامة:** هي التنمية التي نعمل على التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم اليوم من خلال تقديم حياة آمنة ومستديمة مع الحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي، والاستقرار الاجتماعي[1].
- عرفت التنمية المستدامة أيضاً على أنها عملية تغير أو تطور هيكلي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[2].

من خلال ما ورد في المفاهيم السابقة المتعلقة بالتنمية المستدامة يمكن القول بأن التنمية المستدامة يحقق التوازن البيئي من احتياجات الانسان ومتطلباته والتي يرغب في اشباعها بالإضافة إلى أنها عملية تطوير للمجتمع على كافة مستوياته سواء اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية من أجل توفير الحياة الكريمة.

أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تتضمن أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة ويمكن استعراضها على النحو التالي:

1- **الأبعاد الاقتصادية:** ويمكن مناقشة البعد الاقتصادي والتنمية من خلال المحاكاة التالية:

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان المنطقة الصناعية يشتغلون قياساً على مستوى الفرد من الموارد الطبيعية أضعافاً ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومثال ذلك استهلاك الطاقة الناتجة عن النفط والغاز والفحم في

(1) طلعت مصطفي: التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009م، ص18.

(2) خالد توفيق: طاهر فاضل ، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليلي الجزئي والكمي، عمان، ص46.

JESUS.ORG.LY

الولايات المتحدة أعلى منه بكثير مما في الهند.

ب-ايقاف تبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة والطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تجسين مستوى الكفاءة وإحداث تغير جذري في أسلوب الحياة.

ح-مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي اسهامها في مشكلات التلوث العالمي.

2- الأبعاد البشرية:

أ- تثبت النمو الديموغرافي وتعني التنمية المستدامة المعلقة بالأبعاد البشرية، العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبت النمو السكاني، وهو أمر بدأ يكتسب أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمر مستحيلاً، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوط حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

ب- الصحة والتعليم: ثم أن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلاً قوياً مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، لذلك مثلاً أن السكان، لذلك مثلاً أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، بالإضافة إلى وجود التعليم الجيد أمر يساعد على التنمية الاقتصادية.

3- الأبعاد البيئية:

أ- اتلاف التربة – استعمال المبيدات – تدمير الغطاء النباتي والمصائد، بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ تعرية التربة وفقدان انتاجها يؤديان إلى التقليص من غلالتها.

ب- حماية الموارد الطبيعية: والتنمية المستدامة تحتاج إلى عناية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأرضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصائد الأسماك.

4- الأبعاد البشرية:

أ- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية حيث كثيراً ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلوث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، ففي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، وتعني التنمية المستدامة التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد.

عناصر التنمية المستدامة:

تتحدد ركائز التنمية المستدامة فيما يلي:

1- الاستدامة والاستمرارية: حيث أن التنمية يجب أن تشبع حاجات أجيال الحاضر دون الاخلال بحاجات الأجيال القادمة.

2- المشاركة الشعبية: ينبغي أ يشارك الناس ليس فقط في العمل المادي، بل في التخطيط وتحديد الأولويات.

3- القيم: القيم هي أساس نجاح التنمية، وهنا تبرز أهمية نشر مجموعة من القيم

المرغوبة مثل قيم العدالة بين جميع الأجيال، وقيم ترشيد الاستهلاك وقيم التعاون.

4- الديمقراطية: تحقيق التنمية يعتمد على الديمقراطية ومصلحة الأغلبية والمصلحة العامة وليس الخاصة.

معوقات التنمية المستدامة:

تواجه التنمية المستدامة مجموعة من التحديات التي تحد من تحقيق أهدافها، يمكن عرضها كما يلي:

1- عدم الاستقرار وغياب السلام والأمن القومي.
2- مشكلة الفقر في بعض الدول العربية والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة.
3- استمرار الازدياد السكاني في المدن العربية واستمرار الهجرة من الريف إلى الحضر.
4- ارتفاع نسبة تعداد الشباب في المجتمع العربي على الرغم بأنه يمثل مؤشراً ايجابياً للثروة البشرية إلا أنه في نفس الوقت يشكل تحديداً جدياً يتمثل في ايجاد البيئة الصالحة لتنشئتهم وتوفير فرص العمل لهم.
5- الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر.
6- الاستغلال الغير الرشيد للموارد الطبيعية، وخاصة المائية الأرضية.
7- العولمة وأثارها التي قد تحد من امكانية تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية[1].

الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة:

تلعب الخدمة الاجتماعية دوراً أساسياً في حدوث التنمية المستدامة، وذلك من خلال جوهر أدوار الخدمة الاجتماعية في اكتشاف وبناء وتنمية القدرات الإنسانية وتحديد الإيجابيات والسلبيات لدى العملاء، فالخدمة الاجتماعية تلتقي مع التنمية المستدامة في الاهتمام بالعنصر البشري عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدات تعاملها وأنشطة وأدوار هذا العنصر في البيئة باعتباره جوهر التنمية، كما تعمل على اكتشاف وتنمية قدرات الإنسان كأساس لأدوار الخدمة مع عملائها، وتهتم وتعتمد التنمية المتواصلة على القدرات البشرية اعتماداً أساسياً، كما أن هناك التقاء ما بين أهداف كل من الخدمة الاجتماعية وفلسفة التنمية المستدامة، والتقاء ما بين أهداف الخدمة الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة[1].

- دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للحد من ظاهرة الفقر:

نستطيع القول بأن الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها الأولى قد اهتمت بظاهرة الفقر وحل مشاكل الفقراء من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنظام الاجتماعي، والذي يقوم على مبادئ العدالة والمساواة والأخوة، وانطلاقاً من هذه المعاني يمكن النظر للخدمة الاجتماعية على أنها العلم والفن والإحساس بالآخرين للعمل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات من خلال النظم للقضاء على عدم المساواة الاجتماعية وعدم العدالة والاستغلال، حتى تصل لتحقيق النظام الاجتماعي الذي يقوم على الانسانية في المجتمع.

وتساهم الخدمة الاجتماعية من خلال الخدمة الاجتماعية التنموية بمستويات

[1] منى عطية خزام، مرجع سابق ذكره، ص ص 92-93.

[1] منى عطية خزام خليل، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012م، ص 96.

JESUS.ORG.LY

ممارستها وتدخلها المهني بما يتزود به الأخصائيون الاجتماعيون من معارف ومهارات مهنية لتحقيق الخدمة الاجتماعية التنموية ومتغيراتها التي تنهض عليها لتحسين نوعية الحياة ومواجهة الفقر ومشكلاته.

وتعد التنمية المحلية استراتيجية ونماذج هامة من نماذج واستراتيجيات الخدمة الاجتماعية الدولية والتي لعبت دوراً حيوياً وهاماً في نماذج ومشروعات تنموية عديدة في الكثير من الدول النامية لمواجهة الفقر، وتحسين نوعية الحياة وإيجاد قاعدة تنموية تنطلق منها تعتمد عليها التنمية الاجتماعية في الدول النامية.

غير أن هذه النماذج والجهود بحاجة لتقويمها، لإقرار نموذج تنموي محدد لتنمية هذه المجتمعات والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة، وقد تكون في مرحلة الاختبار لتحديد أنسب وأفضل النماذج والاستراتيجيات التنموية التي يمكن للخدمة الاجتماعية الدولية التدخل باستخدامها لتحقيق الأهداف.

غير أن من إيجابيات تطبيق النماذج التنموية الدولية هنا وهناك في العديد من الدول النامية هي دعم ونشر حقوق الإنسان والمواطنة والتمكين والمساواة والعدالة الاجتماعية بين الناس والحرية والديمقراطية، والحفاظ على البيئة، والتي تعد ثقافة أساسية ومقدمات ضرورية للتنمية في أي مجتمع من المجتمعات[1].

ويتركز ذلك الدور القائي والإرشادي للخدمة الاجتماعية حيث يستهدف بصورة غير مباشرة الوقاية من الفقر ومنع الفقر مستقبلاً، حيث توجد برامج تتبنى تقليص الفقر، وهذه الجهود تشمل المنافسة بين الأخصائيين، فخلال هذه البرامج يستخدم الأخصائيون الاجتماعيون المعرفة الخاصة بالتنمية البشرية والتدخلات المبكرة قد تشمل برامج التغذية قبل الولادة وبعد الولادة والتعليم المبكر مثل برامج خطوة للأمام – الرعاية الصحية لمنع الإعاقة الصحية.[2]

التدخل المهني لتحسين ظروف الفقراء:

لايزال الفقر مشكلة اجتماعية في حاجة لتدخل الخدمة الاجتماعية وابتكار الاستراتيجيات والتكتيكات لتحسين ظروف الفقراء، ويلعب الأخصائيون الاجتماعيون أدواراً أساسية في برامج تحسين ظروف الفقراء.

- **مهارات الممارسة العامة وأساليبها:**

يعيش الفقراء في ظروف اجتماعية غير مقبولة ونوعية حياة منخفضة وفي بيوت مزدحمة ومباني قديمة ومواردهم ضعيفة، كما أنهم يفتقدون السيطرة على حياتهم، وذلك لأنهم لا يملكون المال الكافي لمقابلة حاجاتهم الأساسية، فهم يقلقون نتيجة للتفكير في الطعام – المسكن – الإيجار خاصة مع نقص مواردهم وغالباً ما يلوم الآباء أنفسهم لعدم قدرتهم على توفير الاحتياجات الأساسية لأطفالهم ولأنفسهم وأسرهم.

وقد يظهر هذا التوتر أو القلق بأشكال عديدة منها الخوف مثلاً نتيجة العيش في منطقة غير آمنة وعدم القدرة على الانتقال إلى منطقة أخرى، وقد ينتج التوتر أيضاً نتيجة للنقص في السيطرة على الظروف الشخصية، وقد أشار الباحثون في مجال الصحة العقلية إلى مؤثرات العيش في

---

[1] طلعت مصطفى السروجي، الخدمة الاجتماعية الدولية، ص ص 341-342.

[2] المرجع السابق، ص 324.

ظروف فقيرة وتأثيراتها السلبية على الصحة ومنها زيادة الشعور بالاكتئاب خاصة لدى الأمهات، وتستخدم هنا تدخلات الممارسة العامة المعتمدة على عناصر القوة أو (نقاط القوة) في ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين مع عدد من برامج مكافحة الفقر، وهذه البرامج توجه نحو التغير المباشر للعميل مثل تنمية احترام الذات – تعزيز التمكين للفئات الضعيفة – خلق الإحساس بالأمل - تطوير الإحساس بالمقدرة الذاتية.

أساليب التدخل للتعامل مع الفقراء نذكر منها:

1- تحديد وتطبيق عناصر القوة: حيث يساعد في تحديد عناصر القوة لدة الفرد والأسرة والمجتمع، والأخصائيون الاجتماعيون الذين يعملون طبقاً لمنظور القوة يفترضون أن الفقراء يؤدون أفضل ما لديهم في المواقف الصعبة لذا يتعرف الأخصائي الاجتماعي على عناصر القوة التي يمتلكها الفقراء، والتي تساعد على أداء ذلك، ومثال على ذلك تفوق المتشردين في المهارات التنظيمية.

2- العدالة الاجتماعية: إن ممارسي الخدمة الاجتماعية الذين يعملون في برامج مكافحة الفقر يجب أن يدركوا تأثير القهر على الاختبارات الاقتصادية لعديد من الفقراء، فالاضطهاد على أساس عرقي – جنسي – إعاقة – المظهر – التوجه الجنسي، قد يؤدي لنتائج اقتصادية منها: المرتبات المنخفضة – الفشل في الحصول على وظيفة – كما أن الأطفال الذين يتعلمون في مدارس فقيرة تتضاءل فرص حصولهم على تعليم جيد وبرامج تعليمية جيدة، لذا يساعد الممارس الذي يدرك هذه النظم المعوقة في البحث بإيجابية عن العدالة الاجتماعية وإنهاء الاضطهاد كتدخل لمكافحة الفقر[1].

الخدمة الاجتماعية التنموية من خلال منظور الممارسة العامة والمتضمن التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وفق المستويات الثلاثة التالية:

1- **المستوى الأصغر:** يرتكز التدخل المهني في هذا المستوى على الفرد والأسرة، بما يتضمن من معارف ومهارات وخطة للتدخل بمشاركة العميل وتقييم التدخل، وتركز الخدمة الاجتماعية التنموية في هذا المستوى على مواجهة المشكلات الفردية التي قد تؤدي إلى فقر الفرد أو الأسرة مستقبلاً كالتسيب الدراسي والإدمان والتفكك الأسري وغيرها، ويعد ذلك وقاية من الفقر.

كما تهتم الخدمة الاجتماعية في هذا المستوى بتنمية القدرة الذاتية وخاصة الأسرة الفقيرة كالمرأة المعيلة، وهنا يأتي دور الخدمة الاجتماعية في التدريب والتأهيل واكتشاف وتنمية القدرات بهدف الاعتماد على الذات، كما تساهم الخدمة الاجتماعية في التنمية الاجتماعية وتدعيم ثقافة المجتمع المدني وثقافة المشاركة والاعتماد على الديمقراطية كمتغيرات في مستقبل التنمية في العصر الحالي.

2- **المستوى المتوسط:** تركز الخدمة الاجتماعية في هذا المستوى على الممارسة والتدخل المهني مع الجماعات الصغيرة ذات العلاقة القوية، كزملاء العمل والمؤسسات التي تؤثر على العمل كالمدرسة والإدارة، كما تساهم الخدمة الاجتماعية التنموية من خلال تنمية وتبادل القيم والاتجاهات الإيجابية لعملية

[1] المرجع السابق، ص ص 328 – 330.

JESUS.ORG.LY

التنمية وتدعيم الثقافة الديمقراطية والأسلوب الديمقراطي والانتماء والتطوع.

3- **المستوى الأكبر:** وتركز الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتدخلها على هذا المستوى في المجتمعات الصغيرة، كالحي والجيرة والمؤسسات ثم المجتمع الأكبر، ومستوى الدول ككل[1].

مفهوم الفقر وأسبابه

إن الفقر ليس موقفاً اختيارياً، أي ليس هناك انسان واحد يختار عن طيب خاطر أن يكون فقيراً محتاجاً معوزاً بائساً، اختار التهميش والرصيف يتكفف الناس ويستمطر شآبيب عطفهم ورحمتهم وإحسانهم وعطاياهم، ويوصف بالهامشية والخمول والكسل ويسب بالفقر باستثناء وحيد المتعبدين البوذيين ورهبان النصارى والمتصوفة المسلمين الذين اختاروا حد الكفاف وراهنوا عليه وقبلوا التعايش مع الفقر والعازة وانصرفوا عن الغنى والترف والشبع بالتقشف والجوع والزهد في الدنيا بملذاتها وزراكشها ومتاعها وزينتها وغرورها.

الفقر ليس نتاج التراكم الرأسمالي أو الإمبريالية الاقتصادية والعسكرية الحديثة فحسب، إنه قديم منذ عرف الإنسان ظاهرة الاحتكار ونشوء الصراع والتطاحن، إنه ظاهرة أنتجها الاجتماع البشري ونمتها خصوصية المسيرة البشرية الغارقة في الصراع، لقد كان الفقر دائماً بوابة العنف والصراعات وكانت مظاهر الاستغلال وعلاقات الاستعباد والنهب، بل ومازالت تمثل تهديداً فاعلاً للأمن والاستقرار والسلام على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، والفقراء وحدهم ظلوا ضحايا لعنة الفقر.

مفهوم الفقر:

يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، إلا أن هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر والإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية، وعليه فإن هناك اتفاق حول مفهوم الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الموضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى.

وبمفهوم مبسط للفقر يعتبر الفرد أو الأسرة يعيش ضمن أو بمفهوم مبسط للفقر يعتبر الفرد أو الأسرة يعيش ضمن إطار الفقر إذا كان الدخل المتأني له غير كاف للحصول على أدنى مستوى من الضروريات للمحافظة على نشاطات حياته وحيويتها.

مفهوم الفقر باعتباره حد الكفاف:

يعتمد هذا المفهوم على تقدير مستوى الدخل الضروري لشراء الطعام الكافي لإشباع الحاجات الغذائية لكل شخص بالغ وطفل في العائلة، وأن تكلفة هذا الطعام تعتبر التكلفة الأساسية لحد الكفاف، والتي عندما تضاف إلى حصة الملابس الأساسية واستخدام الوقود للتدفئة والإيجار تكون

---

(1) طلعت مصطفى السروجي، فؤاد حسين خليل، مرجع سابق ذكره، ص ص 460 – 464.

صورة للدخل يمكن أن تعتبر العائلات دونه في حالة فقر[1].

ويمكن القول بأنه ليس هناك اتفاق واحد لمفهوم الفقر، وإنما هناك اجتهادات كثيرة تتداخل في أكثر من نقطة، ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة أهمها اختلاف المواقف المبدئية للباحثين المختلفين من الفقر وتصورهم له، فقد ذهب البعض إلى أن الفقر هو المستوى المعيشي المنخفض الذي لا يعني بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو لمجموعة الأفراد بما يمثله ذلك من تغذية مناسبة، ولإمكان الوصول إلى مياه شرب صحية والحماية من الأمراض والموت والجهل[2].

أسباب الفقر:

1-الأسباب الاقتصادية:

تشمل توزيع الدخل وثبات الأجور والبطالة والتضخم، فتوزيع الدخل يتأثر بسوق العمل وبالنسق السياسي والمجتمعي، وعليه فإن الطريقة التي يوزع بها الدخل هي التي تسبب الفقر مثال على ذلك الأقليات العرقية والأثنية في الولايات المتحدة ليست فقيرة بسبب ندرة الموارد ولكن بسبب عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، أما ثبات الأجور فيعني أن يكون الأجر أقل من احتياجات الفرد للسلع والخدمات، ويكون السبب في ذلك النسق الاقتصادي القائم وعجزه عن مقابلة القوة الشرائية للفرد، فإذا كانت القوة الشرائية متدنية للفرد أو الأسرة تعمل برامج الرعاية الاجتماعية لسد هذه الفجوة وإلا تعرض الفرد أو الأسرة لمشكلة الفقر، وهناك البطالة المستمرة والبطالة الموسمية كلها تسبب الفقر لانخفاض دخل الفرد، وتشير الإحصاءات إلى أن الذين يعملون في مهن متدنية الأجر تبلغ أعدادهم حوالي المليون شخص في الولايات المتحدة، أما بالنسبة للبطالة فأشار اسكار إلى **أربعة أسباب للبطالة:**

1- عدم الرغبة في العمل على الرغم من توفر فرص العمل.
2- محدودية فرص العمل لتدني المستوى التعليمي نسبة للتفرقة والتمييز بين السكان بسبب اللون أو الجنس فهؤلاء لأنهم لم ينالوا تعليماً جيداً يؤهلهم للمنافسة مع الطبقات الأخرى في المجتمع.
3- تدني الدافعية للعمل بين المتبطلين واعتمادهم على المساعدات المالية التي تقدمها الدولة والمنظمات التطوعية.
4- فشل النسق الاقتصادي في توفير فرص العمل وخاصة في حالة الركود الاقتصادي[1].

1-الأسباب الاجتماعية:

قد أوجد لويس مفهوم ثقافة الفقر ويعني بها مجموعة من الاعتقادات والسلوكيات تتلاءم مع الفقر، وهي تنتقل من الوالدين إلى الطفل، وهذا من شأنه أن يجعل دائرة الفقر تدعم باستمرار، ويعزو لويس استمرارية الفقر إلى خبرات التطبيع الاجتماعي، فالطفل يتعلم القيم والسلوكيات المرتبطة بالفقر من والديه، وينعكس ذلك على حياته حين يقتصر اتجاه العوامل الشخصية على المعوقات التي توجد لدى الفرد أياً كان، فإن مدخل ثقافة الفقر يركز

(1) أندرو ويستر، ترجمة عادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1984م، ص 44.

(2) عبد الرؤوف الضبع، مرجع سابق ذكره، ص ص 305 – 306.

(1) محمد سيد فهمي، أطفال في ظروف صعبة، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007م، ص 93.

JESUS.ORG.LY

على العوامل الثقافية الفردية، ويرى أن تغيير خبرات التطبيع الاجتماعي سوف تكون لها نتائج ايجابية، وقد أفاد هذا المدخل في إعداد معظم البرامج الفيدرالية في الولايات المتحدة في العقدين الأخيرين، وبالرغم من أن تغيير الناس خلال مراحل الطفولة وإعادة تربيتهم وتعليمهم في مرحلة المراهقة والرشد وتزويدهم بمختلف أنواع التدريبات ليس بالعمل السهل أو البسيط، فإنه أثبت فعاليته ونجاحه إلى حد ما، ومع ذلك فإن عملية إعادة التطبيع الاجتماعي لبعض الأفراد ام تؤثر كثيراً في حالات فقر ملايين الفقراء الذين يقبعون محاصرين في أعماق المدن، لأنه لم يحدث شيء يغير حياتهم إلى الأفضل[2].

2-الأسباب السياسية:

من أهم العوامل السياسية المؤدية للفقر عدم وجود سياسة اجتماعية واضحة لمعالجة مشكلة الفقر، وعدم اشراك الفقراء في وضع هذه السياسات لا تولي اهتماماً كبيراً للفقراء لأنهم لا يساهمون في تمويل الحملة الانتخابية ولا يشاركون في التصويت مما أبعدهم عن النسق السياسي، وأن تغير هذه النظرة يتطلب انتفاضة شعبية ضد الفقر كما حدث في الستينيات في الولايات المتحدة، حيث صارت قضية الفقر مسألة سياسية قومية أثرت على النسق السياسي الأمريكي وأدت إلى حدوث بعض الإصلاحات في برامج الرعاية الاجتماعية من حيث السند القانوني والدعم المادي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية خلال العقدين الأخيرين، ولكن تدنت تلك البرامج تدريجياً حتى قضى عليها الرئيس الأمريكي (ريغان) في بداية الثمانينيات[1].

نتائج البحث:

توصل البحث إلى جملة من النتائج وهي كالتالي:

1- توصل البحث إلى ضرورة وضع الخطط الشاملة والمتكاملة للبرامج المستدامة والالتزام بتنفيذها وفق برامجها المقررة.
2- توصل البحث إلى أن أداء خطة التنمية المستدامة على أسس علمية وصحيحة يتطلب كافة الإمكانيات المادية والبشرية.
3- توصل البحث إلى أن الفقر آفة اقتصادية واجتماعية يتطلب برامج وخطط تنموية سواء على المستوى الحاضر والمستقبل.
4- توصل البحث إلى أن للخدمة الاجتماعية التنموية دور في تحديد الاحتياجات والمشكلات التي يعاني منها سكان المجتمع المحلي وتنمية امكانياتهم وقدراتهم لمواجهة هذه المشكلات واشباع هذه الاحتياجات.
5- أكدت نتائج البحث مساهمة الخدمة التنموية في رفع قوة فعالية المشاركة الشعبية من خلال البرامج التوعوية التي تقدمها مهنة الخدمة الاجتماعية والاستفادة من المواطنين للإسهام في التنمية المستدامة.
6- يؤكد البحث على دور التدخل المهني للخدمة الاجتماعية من خلال برامج تنمية المجتمع.
7-

التوصيات:

1- يوصي البحث بأن القضاء على ظاهرة الفقر والحد من تأثيرها يستدعي استخدام برامج التنمية المستدامة.

---

[2] اليزابيت ماركسون، ترجمة محمد مصطفى ، علم الاجتماع، دار المريخ للنشر، الرياض، 1989م، ص 298.

[1] محمد سيد فهمي، مرجع سابق ذكره، ص ص 91 -95.

2- يوصي البحث بأنه يجب على الدولة في جميع المجتمعات أن تقدم وسائل الحياة الضرورية كالصحة والتعليم والاسكان والأمن وتعمل على عدالة التوزيع في الدخول والثروات وعلى تقوية روح المواطنة لمواطنيها من ذوي الخبرات والمؤهلات العلمية.

3- يوصي البحث بضرورة الاعتماد على الدراسات ذات جدوى اقتصادية عند وضع الخطط التنموية.

4- يوصي البحث إلى ضرورة مساهمة المتخصصين وذوي الخبرات في التعامل مع مشكلات المجتمع والمساهمة بفاعلية في وضع السياسات التي تكفل انتقال المجتمع من التخلف إلى التقدم.

5- بناء القدرات المهارية والصناعية لتحقيق التنمية المستدامة.

6- رفع مستوى الوعي العام حول أهمية التنمية ال أهمية التنمية المستدامة واعتبارها المدخل عند وضع الخطط.

المقترحات

1- يقترح البحث اجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتعلقة بظاهرة الفق دور التنمية المستدامة في الحد منها.

2- يقترح البحث ضرورة تبني الدولة لسياسات يكون من شأنها مواجهة ظاهرة الفقر والحد من تأثيرها من خلال برامجها التنموية المستدامة.

3- يقترح البحث دعم المتخصصين في مجال الخدمة الاجتماعية في إحداث التغير الاجتماعي نحو تنمية المجتمع.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث تجدر الإشارة إلى أن للتنمية المستدامة دور مهم في الحد من ظاهرة الفقر من خلال تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية والتوازن البيئي، وهناك اعتراف بالتنمية المستدامة بأنها عنصر الإنصاف والعدالة فهناك نوعان من الانصاف، هي إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، والإنصاف الثاني يتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرص متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو الخيرات الاجتماعية والاقتصادية.

هذا وتلعب الخدمة الاجتماعية دوراً أساساً في حدوث التنمية المستدامة، فالخدمة الاجتماعية تلتقي مع التنمية المستدامة في الاهتمام بالعنصر البشري واكتشاف وتنمية قدرات الإنسان.

المراجع:

1. الأبعاد العالمية للمشكلات الاجتماعية- تحليل سوسيولوجي لتحديات النظام العالمي الجديد، شكري عبد المجيد صابر ، القاهرة، دار الكوثر، 2004م.
2. أطفال في ظروف صعبة، محمد سيد فهمي الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007م.
3. التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية، منى عطية خزام، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012م.
4. التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية، منى عطية خزام خليل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012م،
5. التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، طلعت مصطفي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009م.

JESUS.ORG.LY

6. تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي في إطار النظام العالمي الجديد، أسامة عبد الرحمن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م.
7. التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، أسامة أمين الخولي، بيروت، الدار العربية للطباعة والنشر، 2006م.
8. الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية – مناهج الممارسة - المجالات)، محمد سلامة عباري، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007م.
9. الخدمة الاجتماعية الدولية، طلعت مصطفى السروجي.
10. دراسة التنمية والتخطيط، القاهرة، حسن ابراهيم عيد، دار المعرفة الجامعية، 1996م.
11. ذياب عيوش: المدخل إلى المشكلات الاجتماعية،
12. علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، أحمد زايد، القاهرة، دار المعارف، 1986م.
13. علم الاجتماع والتنمية، أندرو ويستر، ترجمة عادل مختار الهواري، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1984م.
14. علم الاجتماع، اليزابيت ماركسون، ترجمة محمد مصطفى ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1989م.
15. العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب، القاهرة، أحمد مجدي الحجازي ،الدار السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004 م.
16. فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، حمدي عبد العظيم، الإسكندرية، مطبعة العمرانية، 1995م.
17. مدخل إلى علم الاقتصاد التحليلي الجزئي والكمي، خالد توفيق: طاهر فاضل ،عمان.
18. مزالق العولمة الجديدة في النظام العالمي الجديد، بدري يونس، بيروت، دار الفارابي، 1999م.